

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صفاقس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس



RU RECHERCHES
UNIVERSITAIRES
FLSHS

ISSN – 2811-6585 (ر.د.م.م) / E-ISSN - 3125-9146

Academic Research

بحوث جامعية

مجلة في الآداب واللسانيات والعلوم الإنسانية

عدد 22

(2026)

<https://recherches-universitaires-flshs.com/>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscriront via l'« Espace Membre » de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro.

بحوث جامعية

دورية محكمة تصدر عن كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

ISSN - 2811-6585 - ر.د.م.م - E-ISSN - 3125-9146

Recherches Universitaires
Academic Research

عدد 22
(2026)

رئيس هيئة التحرير

صادق ديمق

أعضاء هيئة التحرير

حافظ عبدولي — هنده عمار قيراط — سالم العيادي — علي بن نصر
— نجيبة شقير — حمادي ذويب — ناجي العونلي — سرور الحشيشة
— م.لمد الجربي — منصف المحواشي — رياض الميلادي — فتحي الرقيق
— عقيلة السلامي البقلوطي — سعدية ب.ب.ي الخبو



كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس

<https://flshs.rnu.tn>

صندوق بريد 1168، صفاقس 3000 تونس

الهاتف: 74 670 557 (216) - 74 670 558 (216)

الفاكس: 74 670 540 (216)

فهرس – الجزء الأول

هيئة التحرير – ii

توجيه شكر – iv

1

من التّواصل "النّمودجيّ" إلى التّواصل الطّبيعيّ

محمد غاليم صفحة – 1

2

"التّلاقّي" الذي تحيا به الجملة

محمّد القلال صفحة – 39

3

تمثّل الجسد الأنثوي في المدوّنات الفقهية

فيروزبن فقيرة صفحة – 63

4

تشكل الهوية الجندرية والميول الجنسية لدى أفراد مجتمع الميم عين:

سيرورات الذات وتجارب المعاناة الاجتماعية في تونس

سميحة حامدي صفحة – 81

5

الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء: واقع السياسات الدولية وقضايا

العيش المشترك (دراسة نظرية، وصفية، تحليلية، لواقع المهاجرين غير

النظاميين بتونس)

عزيزة لشهب صفحة – 106

6

استغلال الفسفاط وأثره في التشكّل المورفولوجي والتوسع الحضري لأمّ العرايس

حسن النصيري صفحة – 132

الجزء الثاني (مقالات بلغات غير العربية) صفحة – 163

<https://recherches-universitaires-flshs.com>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscrivent via l'«Espace Membre» de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro

Academic Research

مجلة بحوث جامعية

عدد 22

شكر

تشكر إدارة مجلة بحوث جامعية جزيل الشكر الأساتذة الذين أسهموا في
تحكيم الأعمال العلمية بالنسبة إلى هذا العدد وهم:

هندة عمار قيراط

زهير بن جنات

مراد بن جلول

علي بن نصر

رؤوف ديمق

الحبيب الدرويش

جوهر ذويب

نورة العون

منير قيراط

سرور الحشيشة

فتحية جلاد

محمد الخراط

منصف المحواشي

منجي العمري

شمس الدين الرحالي

فتحي الرقيق

حسن زربية

<https://recherches-universitaires-flshs.com>

Ce site permettra aux internautes qui s'y inscriront via l'«Espace Membre» de consulter ou de télécharger des articles déjà parus dans les numéros précédents
de la revue ou alors de soumettre des articles pour évaluation à paraître après acceptation dans un prochain numéro.

"التلاقي" الذي تحيا به الجملة

محمد القلال

(جامعة صفاقس)

ملخص البحث

مبتغانا من هذا البحث المتواضع بيان المكانة الرفيعة التي يحتلها "شرط التلاقي" في البرنامج الأدنى الشمسي (1995). ويُعزى اهتمامنا بـ "شرط التلاقي" إلى الوصاية التي يملها على "نظرية الفحص" بضرورة التحرر من "السمات غير المؤولة" جميعها في نقطة ما من الاشتقاق التركيبي ("الظاهر" منه و"الخفي"). وصاية استحال، بفضلها، إلى "صمّام أمان" الجملة لـ "تحيا" تركيباً عند خرجها "الصوتي" و"الدلالي". سنحاول أن نتعرف على بعض إشكاليات التعامل معه، من نحو: إشكال معرفة "المجال الحوسبي" الذي ينطبق فيه، وإشكال مدى كفايته "تأويلية"، وإشكال قدرته على توفير أساس تصنيفي لـ "السمات"، وإشكال انتظامه سواء منقولية المقولة المعجمية α أو توزيعية المقولة الوظيفية β وترتيبها.

أما اهتمامنا بـ "البرنامج الأدنى" فيعزى إلى أمرين مجتمعين: أولهما، ما لاحظناه فيه من مراجعة جذرية لكثير من أسس المناويل التوليدية التي سبقتها. وثانيهما، ما لاحظناه من غموض هذا البرنامج في أذهان عدد غير قليل من الدارسين والقراء على الصعيد العربي من المهتمين بالتوليدية.

الكلمات المفتاحية: تركيب - تلاقي - فحص - سمات - تأويلية.

Abstract

This brief study aims to demonstrate the high status of the "convergence condition" in Chomsky's minimalist program (1995). Our interest in the "convergence condition" stems from the "guardianship" it imposes on "checking theory," necessitating liberation from all "uninterpreted features" at some point in syntactic derivation (both the overt and the covert). This guardianship transforms it into a "safety valve" for the sentence, allowing it to survive syntactically at its "phonetic" and "semantic" outputs. We attempt to identify some of the problems in dealing with it, such as: the problem of knowing the "computational domain" in which it applies, the problem of its interpretive adequacy, the problem of its ability to provide a classificatory basis for "features", and the problem of its regularity - either in terms of the transferability of the lexical category α or the distribution and hierarchy of the functional category β .

Our interest in the "Minimalist Program" stems from two combined factors: firstly, its radical revision of many of the foundations of previous generative models; and secondly, its obscurity among a considerable number of Arab scholars and readers interested in generative grammar.

Keywords: syntax - convergence - checking - features - interpretation.

مقدّمة

سننظر، في هذا العمل، في مفهوم "التّلاقّي" (Convergence) – وإن شئت "التّقاطع" – المقترح في "البرنامج الأدنى" (Minimalist Program) الشمسي في مضمار "لسانيات الجملة". سنبحث عمّا قد يعود به هذا المفهوم التّوليديّ المعاصر من نفع على البحث اللّساني. وسنركّز جهدنا التّحليليّ على استجلاء مكانته من التّصميم العامّ للنّحو ودوره في رقابة "مُخرجات" (Outputs) "النّظام الحوسبيّ" (Computational System) وصفيّاً وتفسيريّاً وصلته بـ "مبدأ التّأويل الكامل" (Full Interpretation Principle) في تقديم إدراك مغاير لحقيقة السّمات المفحوصة وحقيقة "الرّؤوس الوظيفيّة" المسقطة في التّركيب "الضيّق" منه (Narrow Syntax) و"الواسع" (Broad Syntax) على السّواء. سننظر في كلّ ذلك بحثاً عمّا يمكن أن نجدّد به قراءتنا التّأويليّة لتّركيب الجملة العربيّة ونتمثّل تصميمها التّصوّريّ أدنويّاً.

المدخلة منظّمة بالشّكل التّالي: في فقرة أولى، سنحدّد المجال التّركيبيّ الذي ينطبق فيه مفهوم "التّلاقّي". وفي الثّانية، سنختبر مدى صلاحيّته في تحريك الحوسبات التّحويّة والعمليّات التّركيبيّة على مستوى نظريّتيّ الفحص (Checking Theory) والسّمات (Features Theory). وفي الأخيرة، سننظر، بتوجيه من "شرط الأمثليّة" (Optimality Condition)، إلى دوره التّصنيفيّ في إمكان توفير تمايز بين أنواع من "السّمات" وإفراز مجموعات توزيعيّة لها.

1. في تحديد هدف النّظرية اللّسانيّة

إنّ ما يجعل من الدّرس اللّساني علماً، اليوم، هو نزوعه إلى بناء نظريّة عن اللّغة البشريّة. نظريّة تجيب خاصّة عن السّؤالين (1أ-ب)، تحته، من مجموع الأسئلة الأربعة التي رسم بها شمسيّ حدود درسه اللّساني الواردة في كتابه ((1986، 3) والمنصوص عليها في برنامجه الأدنى ((1995، 14) :

(1)

(أ) ما الذي تعنيه معرفة اللّغة، "اللّغة-د"؟

(ب) كيف يستخدم متكلّم اللّغة تلك المعرفة ؟

¹ المقابل الأجنبيّ هو (I-Language). أمّا الاصطلاح اللفظيّ مكتملاً فهو "اللّغة الدّاخلية" (Internal Language).

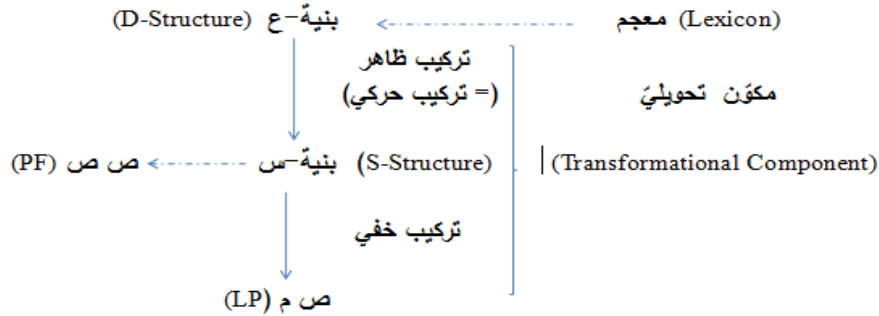
ومعلوم أنّ الأدبيّات قد درست اللّغة وأولّتها وفهمت خصائصها وكيفيّة استخدامها من زوايا نظريّة متعدّدة وبطروحات مرجعيّة مختلفة.

يفترض الطّرح الشّمسكي أنّ اللّغة جزء من العالم الطّبيعي. وهي، كذلك، جزء من ذهن الإنسان. وللتدقيق، فإنّ ذهن الإنسان به "قدرة لغويّة" (Language Competence) تسمح بفهم اللّغة واستخدامها. وهذه القدرة الدّهنيّة الموصوفة بـ"اللّغة-د" في (1أ) تختلف عن قدرات ذهنيّة أخرى ممكنة كـ"القدرة التّواصلية" (Communicative Competence).

1.1. تصميم اللّغة إلى حدود "منوال العمل والرّبط"

تأخذ القدرة/اللّغة-د، في "المناويل ما قبل الأدنويّة" ("Pre-Minimalist Models") التّصميم الهندسيّ الآتي:

(2)



عند تأمل التّصميم الهندسيّ (2)، نتبيّن بعض الملاحظات الأساسيّة:

– المكوّن المعجميّ والمكوّن الصّوتيّ مستقلّان عن المكوّن التّركيبيّ (الظّاهر (Overt) والخفيّ (Covert)).

– المكوّن التّركيبيّ هو المكوّن المركزيّ في هذا التّصميم. والتّركيب الظّاهر، في المكوّن التّركيبيّ، هو التّركيب الحيويّ (Dynamic Syntactic) أو الحركيّ.

- النّظام الحوسبيّ (Computational System) مجاله "المكوّن التركيبيّ" (= "التركيب بمعناه الواسع") وتتّصل به ثلاثة مستويات تمثيليّة: "بنية-ع" و "بنية-س" و "ص م".

- النّظام النّحويّ (Grammatical System) تتّصل به أربعة مستويات تمثيليّة: "بنية-ع"/"بنية عميقة" (δ) و "بنية-س"/"بنية شبه سطحيّة" (σ) و "ص م" (λ) و "ص ص" (π). اثنان منها داخليّان (Internal) (وهما: المستوى التّمثيليّ δ يقع وسطا بين "المعجم" و "البنية-س") والمستوى التّمثيليّ σ (يقع وسطا بين البنية-ع و "ص ص"، "ص م"). والآخران "خارجيّان" (External) (وهما: المستوى التّمثيليّ π والمستوى التّمثيليّ λ لأنّهما يقعان وسطا بين "النّظام الحوسبيّ" و "أنظمة الإنجاز" (Performative System)).

- بوجود المستويين التّمثيليين الدّاخليّين δ و σ ، يتبنّى التّصميم (2) فرضيّة "التركيبيّة القويّة" (Strong Syntactic Hypothesis) بالتّوازي مع فرضيّة "الإلصاق الصّرفيّ" (Hypothesis Morphological Affixation) حيث يجري انتقاء الكلمة من "المعجم" بكامل صرفها الاشتقائيّ وإقحامها، في المستوى δ ، منقوصة من كامل صرفها غير الاشتقائيّ. ثمّ، إذا هي، بعد ذلك، تكتسبه في المستوى σ بعمليات تركيبية يحركها المبدأ الحوسبيّ العامّ "أنقل- α " (Move- α)² المصاغ في (3):

(3) "أنقل- α "

أنقل أيّ شيء إلى أيّ مكان، حيث α اعتباريّة

وللتّوضيح، هبّ أنّ لنا التركيب الجمليّ (أ4) الممثّل له في (4ب) (انسجاما مع التّرتيب الهرميّ الشّجريّ المقترح في شمسكي (1989))³:

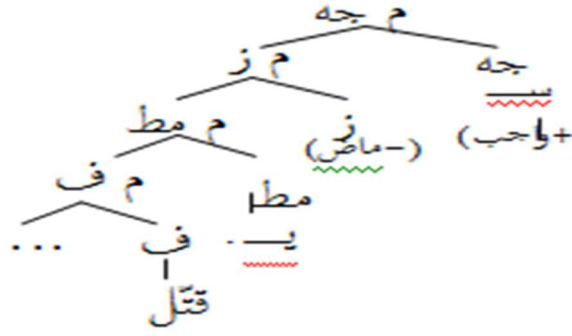
(4)

(أ) سيقتلُ المجرمُ الضّحيّة

² لا بدّ أن يُفهم كلّ ذلك على ضوء الافتراض الشّمسكيّ الذي يضع تفرّقا، على مستوى العمليّات "الصّرفيّة"، بين العمليّات "الصّرفيّة الاشتقائيّة" والعمليّات "الصّرفيّة غير الاشتقائيّة": الأولى تجري في "المعجم" عن طريق عمليّات "الإلصاق المعجميّ"، على حين تجري الثّانية في "التركيب" عن طريق عمليّات "الإلصاق التركيبيّ".

³ جه = جهة، ز = زمان، مط = مطابقة، ف = فعل. العناصر الثّلاثة الأولى من فئة الرّؤوس الوظيفيّة، في مقابل الرّأس المعجميّ ف.

(ب)



يُولد الرأس المعجمي الفعلي (قتل)، في أول أمره، عند المستوى التمثيلي δ تحت سن داخل إسقاط المركب الفعلي م ف مرفوقا بتخصيصه الصرفي الاشتقائي. ثم ينتقل إلى الأعلى، في التركيب الظاهر، ليلتحق بلواصقه الصرفية غير الاشتقاقية التي تترأس الإسقاطات الوظيفية واحدة فواحدة بواسطة قاعدة إلحاق رأس برأس آخر. ولا يتوقف الرأس المعجمي الفعلي (قتل) عن التسلق في الشجرة التركيبية إلا بعد أن يستوفي التقاط جميع لواصقه الصرفية. فيكتمل، بذلك، تخصيصه الصرفي ويأخذ الفعل صيغته النهائية المتجلية في المكون الصوتي (سيقتل) لأن هذا المكون لا يقبل أن تبقى اللواحق منفصلة عن الفعل ومقطوعة عنه داخل إسقاطاتها الوظيفية.

والآن، السؤال الذي نواجهه هو: ما موقع "مبدأ التأويل الكامل" (= "م.ت.ك" (FIP)، اختصاراً) من التصميم (2) ؟
يمكن صياغة المبدأ المشار إليه في (5):

(5)

لا تدخل المستويات التمثيلية الأربعة (λ ، π ، σ ، δ)

إلا "الموضوعات المشروعة" (Legitimate Objects) للتأويل

المبدأ (5) كان قد اقترحه شمسكي في مؤلفه (1986). وهو مبدأ نحوي كلي أو عام يُملِي رقابته على التمثيلات ويفسّر وجه اللحن في المثال (6ب)، مقارنةً بسلامة المثال (6أ):

(6)

(أ) اشترى عليّ جريدةً

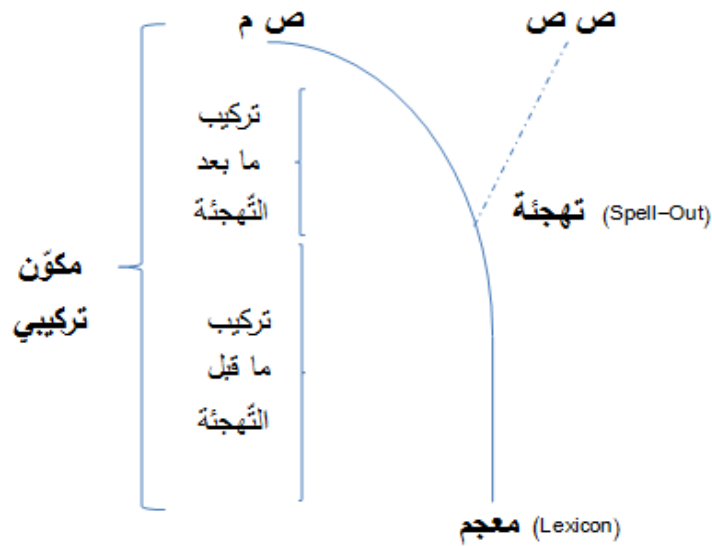
(ب) *أشترى عليّ جريدةً جبّةً

إذا أخذنا الفعل (أشترى) في الرّوح التّركيبيّ (6)، نلاحظ أنّ الشّبكة المحوريّة مدخله المعجميّ تعيّن لنا حدود امتداد تركيبه الجمليّ، أيّ تعيّن لنا عدد موضوعاته (Arguments). فهو ينتقي دورين محوريين لموضوعين اثنين (الفاعل والمفعول) (انظر (أ6)). وأيّ زيادة لأحد الموضوعات ينجّر عنه تركيب جمليّ لآخر (انظر (ب6)) حيث زيادة الموضوع الاسميّ (جبّة) يخرق "م.ت.ك" القاضي، كما أسلفنا، بأنّ كلّ عنصر يظهر في التّركيب الجمليّ لا بدّ أن يكون له تأويل. والموضوع (جبّة) غير مؤوّل، على الأقلّ في تمثيل "البنية-ع" التي يجب أن تكون انعكاساً للخصائص التّفريعيّة للوحدات المعجميّة.

بكلمة، إنّ "م.ت.ك" (5)، من جهة، مبدأ نحويّ كلّّي واقتصاديّ لأنّه يجنح إلى تلافي الموضوعات اللّغويّة الحشويّة أو الفائضة الممكن تواردها في التّمثيلات التّركيبية. وهو، من جهة أخرى، مبدأ مقيدّ للمستويات التّمثيلية⁴.

2.1. تصميم اللّغة في "المنوال الأدنوي"

(7)



⁴ المبدأ (5) واحد من المبادئ النّحويّة المقيدة للمستويات التّمثيلية وذلك في مقابل المبادئ النّحويّة المقيدة للاشتقاقات التّركيبية (أو للنظام الحوسبيّ) من نحو المبدأ (3).

عند تأمّل التّصميم الهندسيّ المعدّل أو المطوّر (7) ومقارنته بالتّصميم (2) السّابق، نلاحظ أنّ التّصميم الجديد الأدنويّ يُبقي على بعض الفرضيّات القديمة ويطرح أخرى. من الفرضيّات القديمة المُحتفَظ بها نذكر:

- فرضيّة استقلاليّة المعجم عن المكوّن التركيبي والمكوّن-ص ص سواء بسواء. وهذا واضح من انحراف الحوسبة في اتّجاه "ص ص" عبر نقطة التّهجئة.
- فرضيّة مركزيّة المكوّن التركيبي. ولكن، الآن، المسار الاشتقائيّ لهذا المكوّن المركزيّ هو الحوسبة معجم ← ص م، حيث:

(8)

- (أ) الحوسبة الاشتقائيّة معجم ← تهجئة أصبحت توافق تركيب ما قبل التّهجئة (=التركيب الظّاهر)
- (ب) الحوسبة الاشتقائيّة تهجئة ← ص م أصبحت توافق تركيب ما بعد التّهجئة (=التركيب الخفيّ)

- فرضيّة عدم التّناظر بين مبادئ الاشتقاقات (انظر(3)) ومبادئ التّمثيلات (انظر(5)). ولكن، الآن،

(9)

- (أ) مبادئ الاشتقاقات أصبحت توافق "شروط نظام الحوسبة" (Computational System Conditions)
- (ب) مبادئ التّمثيلات أصبحت توافق "شروط الخرج العاريّة" (Bare Output Conditions)

من ناحية أخرى، نلاحظ أنّ التّصميم البديل الأدنويّ (7) يضيف بعض الفرضيّات الجديدة التي تجد أساسها في محاولة الاستجابة لخاصيّة "التّصميم الأمثل للغة" (Language Optimal Design) ولبعض الاعتبارات الاقتصادية التّصوريّة كاعتبار "الأفضليّة التّصوريّة" (Conceptual Superiority) واعتبار "الضرورة التّصوريّة" (Conceptual Necessity)، وما إلى ذلك. من هذه الفرضيّات الجديدة المضافة نذكر ما يلي:

ضرورة (وأفضليّة) التّحوّل، تصوّرًا، من "نظريّة المستويات الدّاخلية" (Internal-Levels Theory) إلى "نظريّة المستويات الخارجيّة" (External-Levels Theory)، أي

ضرورة الاكتفاء بالمستويين التمثيليين الخارجيين "ص م" و "ص ص" ($\pi = \lambda$) لأتّهما، تصوّريًا، الوحيدان المتواجهان مع "أنظمة الإنجاز" (Performance Systems).

- بسقوط المستوى التمثيلي الداخلي البنية-ع أصبح "النظام الحوسبي" في تواجده مباشر مع "المعجم" (في معناه الضيق لا الواسع).

- لم يعد للبنية-س أي دور في تكوين الكلمات وبنائها صرفيًا لأنّ هذا التكوين أو البناء أصبح مجاله "المعجم" لا "التركيب". وبسقوط البنية-س جرى التحوّل من فرضيّة "التركيبية القويّة" لصالح فرضيّة "التركيبية الضعيفة" (Weak Syntactic Hypothesis) حيث أصبحت "الكلمة" تدخل "التركيب" مصحوبة بكامل صرفها المخصّص سلفًا في "المعجم".

ونختم هذه الفقرة بالإشارة إلى أنّ "م.ت.ك." (5) أصبح قيدًا، فقط، على المستويين التمثيليين الخارجيين (λ, π). وهو $\pm$ مستقلّ عن "شروط نظام الحوسبة". والاستقلالية يكشفها انتماؤه إلى "شروط الخرج العارية" من نحو ما ألعنا في (9ب). أمّا عدم الاستقلالية فتكشفها بعض الشّروط الأدنى. يعنيها منها، هنا، "شرط التّلاقي" (Convergence Condition) و"شرط فحص السّمات" (Features Checking Condition) الموصول به على ما نوضّح في الفقرة الموالية.

2. "شرط التّلاقي" والتّأويل السّماتي والفحص في ب/

السؤال الذي شغل شمسكي فأعياه الجواب هو: « لماذا تملك اللّغة العمليّة أنقل؟ » (1995، 255).

الإجابة التقليديّة مفادها أنّ النّقل التركيبيّ مصمّم لغرض "الإلصاق الصّرفي"، كما هو ممثّل في (4ب). أمّا الإجابة الجديدة، في البرنامج الأدنى، فتقوم على فكرة أنّ النّقل التركيبيّ مصمّم لغرض "الفحص الصّرفي" وذلك في إطار تصوّره المطوّر القاضي بأنّ المفردات أو الكلمات المعجميّة تدخل التركيب بكامل صرفها (مثل كونها اسمًا مؤنثًا أو مذكّرًا، مفردًا أو جمعًا...)، ومثل كونها فعلاً ماضيًا أو مضارعًا، وهكذا). أمّا "التركيب" فيقتصر دوره على "فحص" بعض السّمات الموجودة لغرض "التّلاقي". الأمر الذي يدفع الكلمة المعجميّة إلى الانتقال في الشّجرة التركيبيّة، تدريجيًا، لفحص تلك السّمات في "الأحياز الوظيفيّة" الملائمة في نقطة ما من الاشتقاق التركيبيّ (الظّاهر منه أو الخفيّ).

وللتّوضيح، دعنا نسترجع، أوّلاً، التّصميم الأدنويّ الجديد (7). ويفترض هذا التّصميم أنّ التّمثيلين المتبقّيين أدنوياً (λ ، π) يجب أن يكونا مؤوّلين بالكامل لـ "أنظمة الإنجاز". وفي هذه الحال، فقط، نقول إنّ كلّ تمثيل منهما يستجيب للمبدأ (5) الذي أمكن الاستعاضة عنه، الآن، بالعبارة الأدنويّة "شرط التّلاقّي". ينصّ شمسكي على هذه الاستعاضة بقوله: «نعتبر "ت.ك" ⁵ هو "شرط التّلاقّي"» (1995، 178). وأمّكن صياغته، بإعادة صياغة (5)، كالآتي:

(10) شرط التّلاقّي:

يجب أن يحتوي الزوج التّمثيليّ (λ ، π) فقط على الموضوعات المشروعة تأويليّاً لأنظمة الإنجاز

وكلازمة لهذا، إذا استجاب الزوج التّمثيليّ (λ ، π) للشرط (10) فإنّ الاشتقاق التّركيبيّ "يلتقي" عند مكّونه ص ص م تباعاً⁶. أمّا بضدّ ذلك فإنّه "يتلاشى" أو "ينهار" (Crashes)⁷. وبعبارة أخرى، أمّكن القول أنّ الجملة "تحيا" تركيبياً إذا حمل التّمثيل π فقط "موضوعات ص ص المشروعة" (legitimate PF objects) وحمل التّمثيل λ فقط "موضوعات ص م المشروعة" (legitimate IF objects). والمُرَاد بـ "الموضوعات المشروعة" "التّعليمات" (Instructions) "المنظورة" (Visible) عند التّمثيلين (λ ، π) و"المبلوغة" (Accessible) لـ "الأنظمة الإنجازيّة" لتعالجها تأويليّاً.

ويُقال، بالمثل، أنّ الجملة "تحيا" تركيبياً إذا تخلّص "النّظام الحوسبيّ" الاشتقائيّ من جميع التّعليمات "غير المشروعة" أو "غير المؤوّلة". والسّبيل الوحيد إلى ذلك هو "الفحص".

ولكن ماذا نفحص؟

5 المقصود باختصار "التّأويل الكامل".

6 لاحظ أنّ "التّلاقّي" يحدث عند النّقطة الاشتقائيّة المسماة، في التّصميم الأدنويّ (7)، بنقطة "التّهجئة". ويجري، عند هذه النّقطة، فصل "سمات- π " (= السّمات الصّوتيّة) عن "سمات- λ " (= السّمات الدّلاليّة) لأنّ أحد التّمثيلين لا يرى سمات التّمثيل الآخر ولا يؤوّلها.

7 انظر شمسكي (1995، 157). وانظر، بشكل خاصّ، الصّفحة 201 من المرجع السّابق نفسه حيث يقرّ شمسكي أنّ «الاشتقاق... يتلاقّي إذا تلاقّى عند كلا مستويي الواجهة، بخلاف ذلك ينهار».

عن هذا السّؤال، يجيب شمسي (1995، 210) فيقول: «الخاصيّة المركزيّة لنظام الحوسبة إنّما هي فحص سمة». ولكن، مرّة أخرى، نسأل: ما نوع "السّمة" (Feature) الدّاخلية في حساب عمليّة الفحص؟

يفترض شمسي، في ب $\bar{A}$ (MP)، أنّ العنصر المعجمي α مزوّد بـ "سمات" من أنواع ثلاثة: "سمات صوتيّة" (Phonetic Features) و "سمات دلاليّة" (Semantic Features) و "سمات صرفيّة" (Morphological Features). النّوع الأوّل من السّمات لا بدّ أن يتضمّنهما التّمثيل π (بما هو "خرج-ص ص" (PF-Output)) لأنّها تحدّد وجوه التّأويل الصّوتيّ. على حين أنّ النّوع الثّاني من السّمات لا بدّ أن يتضمّنهما التّمثيل λ (بما هو "خرج-ص م" (LF-Output)) لأنّها تحدّد وجوه التّأويل الدّلاليّ المنطقيّ. وهذان النّوعان من السّمات (أي السّمات الصّوتيّة والسّمات الدّلاليّة) هما وحدهما المؤوّلان عند الرّوج التّواجميّ π ، λ). ومن ثمّ، اصطلح عليهما بـ "السّمات الجوهريّة" (Substantive Features) أو "السّمات ذات المحتوى" (Content Features)، حيث "المحتوى" قد يكون "صوتيّاً" أو "دلالياً". وهذا خلاف النّوع الثّالث من السّمات التي اصطلح عليها بـ "السّمات غير الجوهريّة" بالنّظر إلى أنّها لا تأخذ تأويلاً في الرّوج التّواجميّ المذكور آنفاً.

هذه الفرضيّات الأدنويّة الجديدة دفعت شمسي إلى أن يجعل "نظرية الفحص" من لوازم الشّروط (10). وقد عبّر عن علاقة التّلازم هذه بـ "شرط التّواجه" (Condition Interface). وهو:

(11)

« الشّروط الّذي ينصّ على وجوب فحص جميع السّمات الصّرفيّة في مكان ما من أجل التّلاقي » (1995، 180).

هديا على (11)، وجب على "نظام الحوسبة"، من جهة، أن يحتفظ بـ "السّمات المؤوّلّة" وحدها (=السّمات الدّلاليّة والصّوتيّة) و، من جهة أخرى، أن يتحرّر من "السّمات الصّرفيّة" عن طريق عمليّة "الفحص" لأنّ هذه السّمات لها وضع خاصّ. فهي غير ذات صلة بالتّأويل على جهتيه الدّلالي والصّوتي. وبقاؤها، في التّركيب، من غير فحص يفضي إلى خرق الشّروط (11) المقيد لسّمات التّمثيلين π و λ . وعمليّة الفحص الصّرفي هذه حاجة متأكّدة من أجل "تلاقي" الاشتقاق التّركيبي وتأمين "حياة" الجملة. وهي المسؤولة عن ظاهرة "النّقل" (Movement) الملاحظة في اللّغات الطّبيعيّة والمفسّرة

لوجودها. غير أنّها، بالنّظر إلى تأويليّة السّمات الصّرفيّة، قد تقلّبت، في ب/، بين منزلتين مختلفتين نتحدّث عنهما، تحته، بالتّتابع.

1.2. فحص نقل الطّمع (1992)

قلنا إنّ "السّمات الصّرفيّة" وحدها في حاجة إلى الفحص. وهذا أساس وصف ضرورة الفحص بالضرورة الصّرفيّة. وهي الضّرورة المنصوص عليها في الشرط (11). فإذا كان المبدأ التركيبيّ العامّ المصاغ في (3) ينطبق على العنصر α على مقتضى الحاجة التي يعكسها المبدأ الاقتصاديّ (12) الموضوع على النّظام الحوسبيّ:

(12) مبدأ الملاذ الأخير (Last Resort Principle)

لا تنقل α إلّا عند الضّرورة

وإذا كانت الحاجة قائمة، في "منوال العمل والربط"، في غير α ⁸ فإنّ جديد "البرنامج الأدنى" الشمسيّ في افتراض أنّ الحاجة محلّها العنصر α نفسه، أي حاجته إلى أن يفحص سمته الصّرفيّة غير المؤوّلة. ويتعذّر عليه أن يفحص هذه السّمة ويحذفها من غير سبيل النّقل⁹. وقد عبّر شمسي (1995، 239) عن هذه الحاجة الأدنى بـ "مبدأ الطّمع" (Greed Principle):

(13) "مبدأ الطّمع"

لا تصعد α ولا تنتقل إلّا إذا كانت الخصائص الصّرفيّة لـ α ذاتها

لن تُلجى داخل الاشتقاق من غير سبيل النّقل

فعلى سبيل المثال، لا يجوز نقل العنصر المعجمي الاسمي، في التّركيب، إلى الإسقاط الوظيفيّ الملائم إلّا لحاجة الطّمع في فحص سمة صرفيّة قائمة فيه كالسّمة الإعرابيّة. ومثل هذا يُقال، تماما، في نقل العنصر المعجمي الفعلي إلى الإسقاط الوظيفيّ الذي يترأسه الزّمان، مثلا (أي طمع الفعل في أن يفحص، هناك، سمته الصّرفيّة الزّمانية). وقسّ على ذلك.

⁸ أي في "اللّواحق الصّرفيّة" الموزّعة داخل "الإسقاطات الوظيفيّة" المناسبة وحاجة هذه "اللّواحق" إلى الالتحام بجذر أو جذع معجمي.

⁹ على هذا الأساس، أمكن اختزال "النّقل" في "فحص السّمة"، وأمّكن، استبعادا، اختزال "فحص السّمة" في حذفها. لنقل إنّ "النّقل" "فحص" و«الفحص حذف» (شمسي (1995، 256/203)).

ولأنّ نقل α لا يكون إلّا "ملاذاً أخيراً"، تبعاً للمبدأ (12)، و"طمعاً" في الانتفاع بفحص سمته الصّرفيّة غير المؤوّلة، تبعاً للمبدأ (13)، فإنّ نقل هذا العنصر المعجميّ ليس، في حقيقته، إلّا "خدمة (أو مصلحة) ذاتيّة" (Self-Serving)، أي هو ينتقل بدافع ذاتيّ لخدمة نفسه وإشباع طمعه. وعليه، يُحجّر على العنصر المعجميّ α ، إن هو استوفى طمعه من الفحص، مزيد الصّعود والتنقّل في الشّجرة التّركيبية لأنّ هذا النّقل يغدو غير مبرّر. وفي حدوثه "نكران للذّات" (Altruistic).

وغنيّ عن القول إنّ "فحص السّمة" يقتضي "التّوافق" (Matching) بين "السّمة الصّرفيّة غير المؤوّلة" (المطموع فحصها) في العنصر المعجميّ α المنقول (والطّامع) و"السّمة الصّرفيّة المؤوّلة" في الرّأس الوظيفيّ β المنقول إليه (والمطموع فيه). إذا حصل "التّوافق" و"التّماتل" وتحقّق "الفحص" تُحذف "السّمة المفحوصة" من العنصر α . و"يتلاقى" التّركيب عند الخرجين التّمثليين (λ, π) تلاقياً مزدوجاً (= "تلاقى-ص ص" (PF-Convergence) و"تلاقى-ص م" (LF-Convergence)).

لنستدلّ على ما ذكرناه بالزّوج التّركيبيّ الجمليّ (14أ-ب):

(14

(أ) زيد قام

(ب) *زيد قامت

لتوليد جملة من قبيل (14أ) وتأمين حياتها نحوياً، ينتقي "نظام الحوسبة"، من مجموع كلمات "المعجم"، ما هو مناسب لسياق الحال؛ أي ينتقي الفعل المعجميّ (قام) بسماته الصّوتية والدّلالية ومن الاسم المعجميّ (زيد) بسماته الصّوتية والدّلالية. وعندنا "السّمات الصّرفيّة" الآتية: سمة الزّمان [+ماض]، سمة المظهر [+انقطاع]، سمة البناء [+معلوم]، سمة الإعراب [+رفع]. وجميعها مخصّصة بالقيمة الموجبة. وعندنا، كذلك، سمات المطابقة [شخ 3، مفرد، مذكّر].

يبلغ "نظام الحوسبة" الكلمات المنتقاة بكامل سماتها لينتهي بها إلى الزّوج التّمثلي "المتلاقي" (λ, π) . بالنّسبة إلى "السّمات الدّلالية" و"الصّوتية" فهذه مؤوّلة. ولأنّها كذلك، فهي لا تحتاج إلى الفحص والحذف. ويكون من الطّبيعي، إذن، أن يبلغ "النّظام الحوسبي" هذه "السّمات" مرّة أو أكثر من مرّة. ثمّ إذا هو، في أثناء المسار الاشتقائيّ

التركيبيّ، ينحرف بـ"السّمات الصّوتيّة" في اتّجاه "التّلاقي- π " لأنّ هذه السّمات منظورة في ذاك التّواجه التّمثيليّ (فهي ذات صلة بلفظ عناصر الجملة ونطقها) ومبلوغة لـ"النّظام الإنجازيّ" المتجلّي في "النّظام النّطقيّ-الإدراكيّ" (Articulatory-Perceptual System). ثمّ يواصل "النّظام الحوسبيّ" عمله بـ"السّمات الدّلاليّة" في اتّجاه "التّلاقي- λ " لأنّ هذه السّمات منظورة هناك (فهي ذات صلة بمعنى الجملة وتأويلها منطقيّاً) ومبلوغة لـ"النّظام الإنجازيّ" المتجلّي في "النّظام التّصوّريّ-القصديّ" (Articulatory-Perceptual System).

فماذا عن "السّمات الصّرفيّة" ؟

إنّ لها، كما مرّ بنا، وضعاً مختلفاً تماماً. فهي مبلوغة لـ"نظام الحوسبة". ولكّنها غير مبلوغة لـ"أنظمة الإنجاز" لأنّها غير منظورة في التّواجبين (λ ، π) الأمر الذي يقتضي التّخلّص منها عن طريق "عمليات الفحص" إمّا في "التركيب الظّاهر" عملاً بالمبدأ (12) أو في "التركيب الخفيّ" عملاً بالمبدأ (15) وهو الأصل في الأشياء:

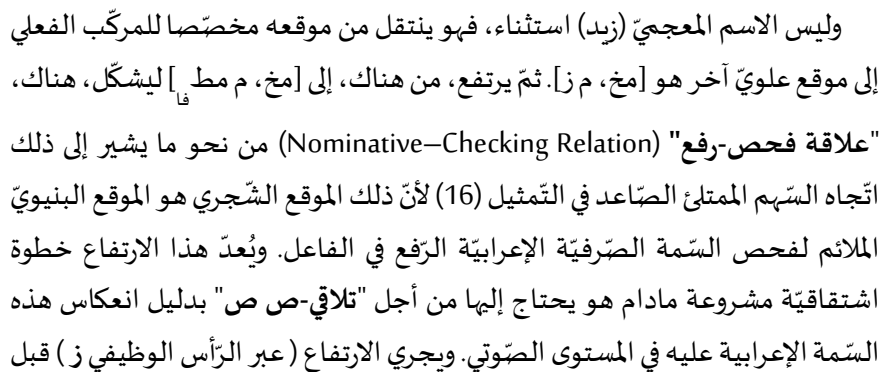
(15) مبدأ الإرجاء (Procrastinate Principle)

نقل ص م "أرخص" من النّقل المكشوف (شمسكي، 1995، 181)

لأجرم أنّ بقاء "السّمات الصّرفيّة غير المؤوّلة" قائمة في التّركيب يتعارض مع الشّرطين الاقتصاديّين (10) و(11) ويخرقهما ممّا يتسبّب في "قتل" الجملة و"قبرها" على حدّ توصيفنا أو – لنقل- "سقوطها" و"انهيارها" و"عدم تلاقحها" على حدّ التّوصيف الأدنويّ المستخدم في هذا الخصوص.

وإذن، لا مفرّ – والحال هذه – من أن ينتقل، في مثل (14أ)، كلّ من العنصرين المعجميّين الإسم والفعل من موقعيهما الأصليين إلى مواقع شجرية جديدة حيث يفحصان، طمعاً، سماتهما الصّرفيّة ويتحرّزان منها. وعلى الرّغم من أنّ هذا النّقل "مكشوف" و"مُكلّف"، فعليّنا أن نختاره «حتّى لو انتهكنا مبدأ الإرجاء إذا ما كان ذلك ضروريّاً للتّلاقي» (شمسكي، 1995، 320). لنمثّل لهذا النّقل والفحص كما في (16)، على فرض أنّ الفاعل يُولد، أصالة، داخل إسقاط المركّب الفعليّ:

(16)



التَّهَجُّة بدليل تموقعه شجريًا خارج إسقاطه المعجمي الأصلي م ف متقدِّمًا في الرتبة على الفعل الصَّاعِد إلى مط¹⁰. ولا يفوتنا أن نشير إلى أنَّ الفاعل المعجمي (زيد) يتعدَّر عليه مزيد الارتفاع لأنَّ في ذلك تعقيدًا مجانيًا لخطوات النظام الحوسبي. يلجَّ شمسكي على هذا التعدُّر منبهاً إلى خاصية الاقتصاد الاشتقاقي بقوله الإلزامي الآتي:

(17)

"لا تكون خطوة في الاشتقاق مشروعة إلا إذا كانت ضرورية للتلاقي" (1995، 183)

أما وجه اللحن في (14ب) فمتأت من عدم التوافق بين سمة من سمات الفعل (قامت) - وهي التأنيث - وسمة التذكير في الرأس الوظيفي مط_ف التي يراقبها الفاعل (زيد) الواقع في مخصَّصه. ومن ثمَّ، تبقى سمة التأنيث البارزة في الفعل غير مفحوصة. فيسقط الاشتقاق ولا ينفذ إلى تمثيله أو خرجه التَّواجهي ص ص. ولا "يتلاقى" هناك.

2.2 فحص الجذب المتحرِّر من الطَّمَع (1995)

إذا كان الافتراض الأدنوي البسيط يقضي بأنَّ العبارة اللسانية هي « زوج (λ, π) يكونه اشتقاق متلاق » (شمسكي، 1995: 202) فإنَّ الافتراض الأهمَّ لهذا الرُّوج ما يلي:

(18)

« ينبغي أن يكون اشتقاقه أمثل » (شمسكي، 1995، 220)

وهكذا عاود شمسكي، تحت وصاية خاصية "الأمثلية" المنصوص عليها في (18)، التفكير سواء في طبيعة العنصر المنقول أو في هدف النُّقل أو في طبيعة السَّمات المفحوصة، إلى غير ذلك من أمور.

فإذا كان النُّقل بسبب من فحص سمة صرفية في العنصر α فهذا يعني أنَّ أدنى نقل ممكن أو محتمل في التَّركيب هو ذاك الذي يستهدف "السَّمة الصَّرفية" ذاتها

¹⁰ لا يهتَمنا، في هذا العمل، أن نستدلَّ على الرتبة الصَّحيحة للفاعل في الجملة العربية. ولذلك، يجب أخذ ما تقدَّمه، هنا، على أنه مجرد تحليل نجاري به "فرضية الفاعل" (Subject Hypothesis) الشَّمسكية القائلة بوجود رتبة حرة للفاعل الجملي قبل الفعل وبعده. وقد ناقشنا هذا التحليل في أطروحة الدكتوراه - وهي قيد النُّشر - حيث دافعنا عن "فرضية المَوْضِع" (Topic Hypothesis) التي تعبَّر عن إدراك صحيح لوقائع العربية. وترى هذه الفرضية أنَّ التَّمثيل البنوي الاعتيادي لجملة مثل (14) هو "موضع، فقا" (Topic, VS)، حيث "المَوْضِع" رأس وظيفي واقع في حيِّز تركيبِي رُبضي للجملة.

رغم ما يتبدى لنا في الظاهر من أنّ النّقل يشمل كامل العنصر المعجمي α . وكلازمة لهذا ولخاصيّة "الأمثليّة" (18)، أمكن حصر "النّقل" في "السّمات" وحدها. كما أمكن، استتباعاً، التحوّل من النّظرية المصاغة في (3) إلى نظرية "أنقل-س" (Move-F) المصاغة في (19)، بعد شمسكي (1995، 240):

(19) "أنقل-س"

أنقل-س، حيث س سمة

ما تثبته الصياغة (19) هو أنّ النّقل محلّه، الآن، السّمة نفسها كعنصر تركيبى ذرى بعد أن كان محلّه إمّا الرأس "س" (X^0) أو المركّب "م س" (XP). ولكن ليس س' ($\bar{X}$) لأنّ «المقولة س' غير منظورة لنظام الحوسبة» (شمسكي 1995، 257). معنى هذا أنّ النّظام الحوسبيّ غداً بمقدوره، الآن، النّظر إلى ما تحت الرأس التركيبى "س": أي النّظر إلى السّمة س التي لم تعد، في الفرضيّة الأدنويّة المطوّرة، مقصورة على سمات العنصر المعجمي α الصّرفيّة كسمات متسبّبة في نقل "الطّمع" (13).

وللتدقيق، فإنّ شمسكي قد طوّر من تصوّره لـ "نظرية السّمات" بتقسيمه عموم السّمات المخزّنة في المفردات أو الكلمات إلى خطوط أربعة بثنائيات متقابلة، هكذا:

(20)

- (أ) "سمات صرّفيّة" (Morphological Features) ≠ "سمات جوهريّة" (Substantial Features)
 (ب) "سمات قويّة" (Strong Features) ≠ "سمات ضعيفة" (Weak Features)
 (ج) "سمات مؤوّلّة" (Interpretable Features) ≠ "سمات غير مؤوّلّة" (Uninterpretable Features)
 (د) "سمات ملازمة" (Intrinsic Features) ≠ "سمات اختياريّة" (Optional Features)
 ولهذه السّمات المتقابلة أبعاد هامّة تصوّريّاً وتجريبيّاً. وهي تتعلّق في ما بينها تعالقا $\pm$ مستقلاً].

بالنسبة إلى "السّمات الجوهريّة" فقد ظلّت مستقرّة، في وعي شمسكي، بوصفها سمات $\pm$ مؤوّلّة]. على عكس "السّمات الصّرفيّة" التي تحتل أن تكون $\pm$ مؤوّلّة [، مثلما تحتل أن تكون: "سمات مقوليّة" (Categorical Features) (مثل: إ، ف، مح) أو "سمات- φ " (φ -Features) (مثل: الشّخص والعدد والجنس) أو "سمات إعرابيّة" (Case Features) (مثل الرّفْع والنّصب). وكلّ سمة من هذه الأنواع الثلاثة تحتل، بدورها، أن تكون $\pm$ مؤوّلّة]. ولكن، بالنّظر إلى خاصيّة الأمثليّة (18)، فإنّ "السّمات

الصَّرْفِيَّة" [- مؤوَّلة] وحدها هي الّتي ينبغي أن تُفحص وتُحذف عن آخرها إذا ما أردنا للتركيب أن "يتلاقى" وللجملة أن "تحيا". وليس مطلق السّمات الصَّرْفِيَّة مثلما كان الأمر في السّابق. فعلى ما حكى شمسكي « السّمات المؤوَّلة لا تُحذف وتبقى مبلوغة للحوسبة ومنظورة في ص م » (1995، 281).

في هذا المضمّار، يضع شمسكي، بعض الفروق الأخرى المهمّة:

- بين "المنظوريّة" في ص م و"المبلوغيّة" للنّظام الحوسبي، ذلك أن "السّمات الصَّرْفِيَّة غير المؤوَّلة" (كسمات المطابقة في الفعل أو السّمة الإعرابيّة) تكون مبلوغة للحوسبة على الرّغم من أنّها غير منظورة في ص م. أمّا "السّمات الصَّرْفِيَّة المؤوَّلة" (كسمات المطابقة في الاسم أو السّمة المقوليّة الجوهريّة في الرّأس الوظيفي الفاحص) تبقى، دائماً، مبلوغة للحوسبة ومنظورة في ص م¹¹ حيث «التّأويلية في ص م تعيّن شروط الخرج العاريّة. وهي، من غير شكّ، خاصيّة واضحة للسّمات » (شمسكي 1995، 256). وتقيّد هذه الشّروط التّمثيلات (راجع (9ب)).

- بين "السّمة الصَّرْفِيَّة" في العنصر المعجمي α و"السّمة المقوليّة" في الرّأس الوظيفي β ، ذلك أن السّمة الأولى لم يعد لها أيّ دور في نقل الفحص لأنّ نقل-س لا يُفسّر، الآن، بـ"طمع". بل يفسّر بوجود سمة جاذبة في مكّون أعلى، أي يفسّر بوجود السّمة الثّانية في الرّأس الوظيفي الهدف. وما دام الأمر على هذا النّحو الذي نصف كان لا بدّ من تعديل، مرّة أخرى، الصّيغة (19) لصالح الصّيغة (21)¹²:

(21) "إجذب-س" (Attract-F)

إجذب-س، حيث س سمة

وقد تصعد السّمة س المجذوبة منفردة. وهذا هو الأصل في الأشياء. وقد تصعد جالبة معها المادّة المعجميّة α تحت ضغط الشّروط الاقتصاديّ الطّبيعيّ (22):

(22)

"تحمل س معها كمّية كافية من المادّة للتّلاقي" (شمسكي 1995، 241)

11 انظر التّفاصيل في (شمسكي 1995، 278/279).

12 انظر المرجع السّابق نفسه ص 273.

- بين السّمة [+مؤوّلة] والسّمة [-مؤوّلة]، ذلك أنّ من خصائص السّمة الأولى كونها، من جهة، سمة غير مفحوصة وغير محذوفة و، من جهة أخرى، مبلوغة للحوسبة أكثر من مرّة. أمّا السّمة الثّانية فمن خصائصها كونها، من جهة، سمة مفحوصة ومحذوفة و، من جهة أخرى، مبلوغة للحوسبة مرّة واحدة، فحسب.

- بين "السّمة المقوليّة الجوهريّة" و"السّمة المقوليّة غير الجوهريّة"، ذلك أنّ السّمة الأولى من خصائصها كونها، من جهة، "سمة ملازمة" و، من جهة أخرى، سمة [+ مؤوّلة]. أمّا السّمة الثّانية فمن خصائصها كونها، من جهة، "سمة اختياريّة" و، من جهة أخرى، سمة [- مؤوّلة].

- بين "السّمة الجاذبة" و"السّمة المجذوبة"، ذلك أنّ من خصائص السّمة الأولى كونها، من جهة، سمة [-مؤوّلة] و، من جهة أخرى، "سمة مقوليّة غير جوهريّة" تحتمل أن تكون "قويّة" (Strong) (متسبّبة في "جذب ما قبل التّهجئة") أو "ضعيفة" (Weak) (متسبّبة في "جذب ما بعد التّهجئة"). أمّا السّمة الثّانية فمن خصائصها كونها، من جهة، سمة [+ مؤوّلة] و، من جهة أخرى، "سمة مقوليّة جوهريّة" لا يصحّ فيها منطق القوّة والضعف.

- بين "السّمة الفاحصة" في الهدف α المعجميّ و"السّمة الفاحصة" في الهدف β الوظيفيّ. فلئن اشتركت السّمتان في خاصيّة [+مؤوّلة] فإنّ من خصائص السّمة الأولى كونها "سمة مقوليّة جوهريّة". وهذا خلاف السّمة الثّانية الّتي تكون "سمة غير مقوليّة" بالضرّورة.

- بين "السّمة المفحوصة" في الهدف α المعجميّ و"السّمة المفحوصة" في الهدف β الوظيفيّ. فلئن اشتركت السّمتان في خاصيّة [-مؤوّلة] فإنّ من خصائص السّمة الأولى كونها "سمة غير مقوليّة". ولا يصدق هذا على السّمة الثّانية الّتي تكون "سمة مقوليّة" بالضرّورة.

لقد كان لجميع هذه الفروق السّماتيّة انعكاس واضح على عمليّة الفحص الّتي أضحت عمليّة مزدوجة تجمع بين "فحص الجذب" و"فحص غير الجذب". أو لنقل، أضحيّ الفحص، الآن، يجري إلى هدف مزدوج: صعود α المعجميّ إلى الرّأس الوظيفيّ β

فيبني هذا الصَّعود علاقة فحص أولى – هي علاقة "فحص الجذب" - بين السَّمة المقولِيَّة "الجوهريَّة" و"المؤوَّلة" في α (وهي "سمة فاحصة") والسَّمة المقولِيَّة "غير الجوهريَّة" و"غير المؤوَّلة" في β (وهي "سمة مفحوصة"). وفي أثناء عمليَّة الجذب، تصطحب α معها سمتها الصَّرفيَّة. فتُبني علاقة فحص ثانية، هي علاقة "فحص غير الجذب". ولكن، هذه المرة، بين السَّمة الصَّرفيَّة "غير المؤوَّلة" في α (وهي "سمة مفحوصة") والسَّمة الصَّرفيَّة "المؤوَّلة" في β (وهي "سمة فاحصة").

في علاقة الفحص الأولى، تُحذف السَّمة المقولِيَّة غير المؤوَّلة في الرأس الوظيفي β وتُمدى. أمَّا في علاقة الفحص الثانية فتُحذف السَّمة الصَّرفيَّة غير المؤوَّلة في العنصر المعجمي α وتُمدى. كل ذلك يجري آلياً وفي كنف الطَّابع الأدنى "الأمثل" للنَّظام الحوسبي الذي يسعى، ما أمكنه السَّعي، إلى تلافي السَّمات غير المسموح بها من أجل "تلاقي" الاشتقاق في التَّمثيليَّين معاً: الصَّوتِيَّ والدَّلاليَّ. عن هذا "التلاقي" الثَّنائيَّ المفروض حوسبياً يقول شمسي: «أفترض أنَّ الاشتقاق يتلاقى إذا تلاقى عند كلِّ من ص ص و ص م» (1995، 171).

دعنا نعيد تحليل التَّركيبيَّ الجمليَّ (14أ) في ضوء هذه الفرضيَّات الأدنويَّة الجديدة المضافة هنا: نشقِّ، الآن، (14أ) بنقل الفاعل (زيد)، قبل التَّهجئة، من مخصَّص المجال الأدنى م ف المروَّوس بالفعل المعجمي (قام) إلى [مخ، م ز] ليُشكَّل هناك "علاقة فحص الجذب" المراد منها فحص "سمة قويَّة [-مؤوَّلة]".

بتفصيل أكبر، الرأس الوظيفي "ز" يملك سمة مقولِيَّة (=السَّمة المقولِيَّة الاسميَّة). هي فيه غير مؤوَّلة. ولأنَّ هذه السَّمة "قويَّة" فهي تجذب، قبل التَّهجئة، "السَّمة المقولِيَّة الاسميَّة" للمركَّب الاسمي (زيد) التي تجلب معها، عند الصَّعود، المادَّة المعجميَّة الاسميَّة برقمها منتهكة بذلك المبدأ (15) «الَّذي يُفضَّل النَّقل الخفي» (شمسي 1995، 317). وتكون عمليَّة "الجلب" (Pied-piping) مفروضة «لضمان التلاقي» (المرجع السابق نفسه). وتحديدًا، لضمان "تلاقي-ص ص" (PF-Convergence). وهي عمليَّة "استبدال" (Substitution) في [مخ، م ز].

إنَّ علاقة "فحص الجذب"، هنا، قائمة بين "السَّمة المقولِيَّة (الجوهريَّة) الاسميَّة" المجذوبة من (زيد) – وهي فيه سمة ملازمة و[+مؤوَّلة] – مع "السَّمة المقولِيَّة (غير

الجوهريّة) الاسميّة" في الرّأس الوظيفي "ز". وهي فيه سمة اختيارية و[-مؤولة]. ولكّنها قويّة جاذبة (وجالبة بمقتضى الشرط (22)). وبعد التّوافق والفحص تُحذف "السّمة المقوليّة الاسميّة" من الرّأس الوظيفي ز وتُمنح لأنّها غير منظورة في تمثيل ص م.

بشكل مواز، تنشأ علاقة "فحص غير الجذب" الّتي، بمقتضاها، يفحص (زيد) المجلوب "السّمة الصّرفيّة الإعرابيّة" [+رفع] (وهي فيه سمة اختيارية) مع "السّمة الإعرابيّة الملازمة" [+رفع] في الرّأس الوظيفي ز. وبعد التّوافق والفحص تُحذف السّمة الإعرابيّة من الاسم (زيد) لأنّها غير مؤولة فيه. وهذا خلاف "السّمات-φ". فهي فيه مؤولة. ولأنّها كذلك فهي مبلوغة للحوسبة أكثر من مرّة. أمّا "السّمة الإعرابيّة" فلا تبلغها الحوسبة إلّا مرّة واحدة.

وقس على "جلب" الاسم (زيد) "جلب" الفعل المعجّي (قام) إلى الأعلى. فهو يملك سمات صرفيّة [-مؤولة]، كالسّمة الزمانيّة [+ماض]. هي فيه "سمة اختيارية" لأنّها لا تشكّل جزءاً من مدخله المعجّي. فيُجذب الفعل، قبل التّهجئة، إلى الرّأس الوظيفي ز ليفحص سمته الزمانيّة [+ماض] (وهي فيه اختيارية و[-مؤولة]) مع السّمة الزمانيّة [+ماض] في الرّأس ز (وهي فيه أصليّة و[+مؤولة]). ولا يُعزى "الجذب" إلى السّمة الزمانيّة في الفعل توافقا مع (13). بل هو، توافقا مع (21) و(22)، بسبب من قوّة "السّمة المقوليّة (غير الجوهريّة) الفعلية" في ز.

لاحظ أنّ "شرط التّوافق (والتمائل) السّماتيّ" الموضوع على "عملية الفحص"¹³ يقضي أن تكون السّمة الفاحصة للسّمة الزمانيّة في الفعل (قام) أو للسّمة الإعرابيّة في الاسم (زيد) غير "السّمة المقوليّة الجاذبة" في الرّأس الوظيفي ز. لاحظ، كذلك، أنّ "شرط عدم التّناظر التّأويليّ" الموضوع على السّماتين الشّكليتين الدّاخلتين في حساب عملية الفحص¹⁴ يقضي أن تكون السّمة الفاحصة، في α أو β ، "سمة مؤولة" ما دامت السّمة المفحوصة في كليهما "غير مؤولة".

لاحظ، أخيراً، أنّ اللّحن في مثل (14ب) يعلّل، الآن، كالآتي: "سمة المطابقة الاختيارية" المضافة إلى الفعل (قام) (أي "سمة التّأنيث"، وهي "سمة صرفيّة [-

¹³ راجع (شمسكي 1995، 283).

¹⁴ راجع (شمسكي 1995، 255).

مؤوِّلة"] لا توافق "سمة المطابقة الملازمة" في الاسم (أي "سمة التذكير"، وهي "سمة صرفيّة [+مؤوِّلة]"). وبالنّظر إلى سوء التّوافق السّماتيّ يفشل الاشتقاق في "التّلاقِي". وبالطّبع المشكلة غير كامنة في سمات المطابقة في الاسم. فهذه "ملازمة" فيه و"مؤوِّلة". إنّها مخزّنة في "المعجم" كجزء من مدخله المعجمي. وهي تصاحبه وتلتصق به في جميع سياقاته التّركيبية. بل المشكلة كامنة في سمة المطابقة [+مؤنث] البارزة على الفعل. فهي ليست ملازمة له من المعجم. وإنّما هي مضافة له في "التركيب".

خاتمة

أظهرنا، في هذا العمل الموجز، الفرضيّة الأدنويّة الشّمسكيّة القائلة بأنّ "حياة" الجملة اشتقاقياً وتمثلياً محكومة بقبضة "شرط التّلاقِي" لأنّه يؤمّن ناتجا تركيبياً بحوسبات "متلاقية" عند خرجيه التّمثيليين من "صوت" (أو لفظ) و"معنى". فنقول: «إنّ الجملة "تحيا" بناتج تركيبّي مُحوسَب "يلتقي" عند ص ص إذا كان الخرج π مشروعا. و"يلتقي" عند ص م إذا كان الخرج λ مشروعا». و"مشروعيّة" كلّ "خَرْجٍ" رهينة، من جهة، "شروط الخرج العارية" و، من جهة أخرى، قدرة الأنظمة الإنجازيّة على تأويله سماتيّاً.

وبعدّ "شرط التّلاقِي"، بحقّ، إضافة علميّة بارزة في النّحو الأدنويّ الشّمسكي أسهم، بشكل حاسم، في تقديم تفسير لظاهرة "النّقل" الملاحظة في اللّغات الطّبيعيّة، مثلما أسهم، تحت ضغط خاصيّة "الأمثليّة"، في التّحوّل بـ"نظرية الفحص":

- من "أنقل- α " إلى "أنقل-س" إلى "اجذب-س" الأمر الَّذِي استتبع التّخلّي عن "فرضيّة الإلصاق الصّرفي" الّتي حكمت منوال الثّمانيّات و"فرضيّة الطمع" الّتي حكمت المنوال الأدنويّ في نسخته الأولى.

- ومن فحص السّمات الصّرفيّة بإطلاق وحذفها عن آخرها إلى الاكتفاء بفحص "السّمات غير المؤوِّلة" وحدها. أمّا فحص "السّمات المؤوِّلة" الصّرفيّة منها والجوهريّة على السّواء فيعدّ من "باب لزوم ما لا يلزم" لأنّها "منظورة" خارجيّاً.

- ومن "الفحص الصّرفي الأحادي" إلى "الفحص الصّرفي المزدوج" أو "المتبادل" وذلك من "باب التّغذية والتّغذية الرّاجعة"، شريطة أن تكون "السّمة الجاذبة" "سمة غير

فاحصة" و"السّمة المجذوبة" "سمة جالبة" في سياق "القوّة" السّماتيّة وتأمين "تلاقي-ص ص".

مصادر البحث ومراجعته

أولاً، المصادر

- Chomsky, Noam, 1957, *Syntactic Structures*, The Hague: Mouton.
- . 1965, *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge, Mass.: MIT Press.
- . 1975, *Reflections on Language*. New York: Pantheon Books.
- . 1982, *Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding*, Cambridge, Mass.: MIT Press.
- . 1986, *Knowledge of Language: Its Nature, Origin and Use*, New York: Praeger.
- . 1995, *The Minimalist Program*, Cambridge, Mass.: MIT Press.

ثانياً، المراجع

(أ) بالّلغة العربيّة

- أبو عاصي، حمدان رضوان: 2007، "التطوّرات النّظريّة والمنهجيّة للنّظريّة التّوليديّة في نصف قرن"، مجلة جامعة الشّارقة للعلوم الشّرعية والإنسانية. المجلّد 4، العدد 3، من 125 إلى 165.
- تورابي، عبد الرّزاق وآخرون: 2004، *سمات الفعل وطرق بنائها*، ضمن سلسلة "السمات النّحويّة والإسقاطات الوظيفيّة"، إشراف: عبد القادر الفاسي الفهري، الرّباط: منشورات معهد الأبحاث والدّراسات للتّعريب-جامعة محمّد الخامس.
- الرّحالي، محمّد: 2000، "بنية الجملة الوظيفيّة: الزّمن ومقولات أخرى"، ضمن *البنى الزّمنيّة وأشكالها*، عبد القادر الفاسي الفهري وآخرون، الرّباط: منشورات معهد الأبحاث والدّراسات للتّعريب-جمعيّة اللّسانيات، من 33 إلى 82.

- . 2003، *تركيب اللّغة العربيّة: مقارنة جديدة*، الدّار البيضاء: دار توبقال للنّشر.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: 1990، *البناء الموازي: نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة*، الدّار البيضاء: دار توبقال للنّشر.
- . 1991، "ملاحظات حول البّحث في التّركيب"، ضمن وقائع ندوة: *تقدّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة*، بيروت: دار المغرب الإسلامي.
- . 2000، *اللّسانيّات واللّغة العربيّة نماذج تركيبية ودلالية*، جزءان، الدّار البيضاء: دار توبقال للنّشر، ط4.

ب) باللّغة غير العربيّة

- Aarsleff, Hans: 1970, "The History of Linguistics and Professor Chomsky", *Language*, vol. 46, n° 3, pp 570-585 .
- Abdel-Hafiz, Ahmed-Sokarno: 2005, "Verb Agreement in Standard Arabic: An Analysis in the Minimality Program". *Journal of Language and Linguistics*, vol. 4, n° 1, pp 100-120.
- Benmamoun, Elabbas: 2000, "The Categorical Feature of Tense", in *The Feature Structure of Functional Categories: A Comparative Study of Arabic Dialects*, Oxford University Press. pp 37-50.
- Bobaljik, Jonathan David & Dianne.Jonas: 1996, "Subject Positions And The Roles of TP", *Linguistic Inquiry*, 27, pp 195-236.
- Cann, Ronnie: 2000, "Functional Versus Lexical: A Cognitive Dichotomy", in Robert David Borsley (ed) *The Nature And Function Of Syntactic Categories*, Academic Press, pp 37-78.
- Cormak, Annabel & Neil. Smith: 1996, "Checking Theory: Features, Functional Heads and Checking Parameters", In University College London, *Working Papers in Linguistics* 8, pp 1-40.
- Ellaty, Youssef: 2001, "Le Domaine C en Arabe", In: <http://colleague.Usc.edu/Semitic/private/pdf/domainec.pdf> Published in *Damascus University Journal*, vol. 18, n° 1, 2002, pp 71-95.
- Gelderen, Elly van: 1999, "Syntactic Theory: Functional Categories and Features in A Chomskyan Framework", Arizona State University, *World Congress on MullaSadra, Tehran*, 23-27 May.

- Grimshaw, Jane: 1997, "Minimal Projection, Heads and Optimality". *Linguistic Inquiry*, vol. 28, n° 3, pp 373-422.
- Haegeman, Liliane: 1992, *Introduction to Government and Binding Theory*, Oxford: Blackwell.
- Kremers, Joost: 2003, *The Noun Phrase in Arabic: A Minimalist Approach*, Ph.D. thesis, Tilburg University. https://joostkremers.github.io/files/Kremers2003.pdf?utm_source=chatgpt.com
- Ndayiragije, Jean: 1998, "Minimalisme et Variation Syntaxique", *Canadian Journal of Linguistics* 43, pp 65-95.
- Rahhali, Mohamed: 1996, "Agreement, Case and Word Order in Standard Arabic". In *Linguistic Research* 1, pp 31-82.
- Rahhali, Mohamed. & Hamid. Souali: 1997, "A Minimalist Approach to Verb Movement in Standard Arabic", *Studia Linguistica* 51, pp 317-338.
- Reuland, Eric: 1986, "A Feature System for the Set of Categorical Heads". In Pieter Muysken and Henk van Riemsdijk (eds), *Features and Projections*, Dordrecht: Foris, pp 41-88.
- , 1990, "Head Movement and the Relation between Morphology and Syntax", In Geert Booij & Jaap van Marle (eds), *Yearbook of Morphology*, pp 129-161.
- Rouveret, Alain: 1991, "Functional Categories and Agreement", *The Linguistic Review* 8, pp 353–387.
- Ura, Hiroyuki: 1994, "Varieties of Raising and the Feature-based Phrase Structure Theory", *MIT Occasional Papers in Linguistics*, 23, pp 297-316.
- Webelhuth, Gert: 1995, *Government and Binding Theory and the Minimalist Program: Principles and Parameters in Syntactic Theory*. Oxford: Blackwell.
- Zwicky, Arnold: 1985, "Heads", *Journal of Linguistics* 21, pp 1-29.